دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية

د.عواطف عبد الرحمن*

مقدمة:

رغم تعدد وجهات النظر والتيارات الاجتماعية والقانونية الخاصة بمسألة نشر انباء الجريمة فى الصحف، الا اننا نلحظ انها تصب جميعها فى تيارين رئيسيين تفصلهما اختلافات جذرية أولهما التيار الذى ينادى بضرورة التوسع فى نشر هذه الانباء، فى حين يرى الاخر تضييق نطاقه وتقييده، بل يذهب بعض المتطرفين من اصحاب هذا الرأى الى المناداة بحظر نشر مثل هذه الانباء. و بين هذين التيارين، تيار التوسع وتيار التقييد، تنقسم المدارس الصحفية الحديثة. وعندما نتناول بالتفصيل رؤية كل تيار من هذه التيارات نلاحظ ان اصحاب التيار الاول الذى ينادى بالتوسع فى نشر اخبار الجريمة دون ضوابط اخلاقية او قانونية يستندون الى فلسفة مفادها ان نشر انباء الجريمة يعتبر رادعا لانه يحمل النذير بان الجريمة لا تفيد. ذلك ان تكرار نشر اخبار القبض والمحاكمات والاحكام الرادعة فى الصحف يوما بعد يوم يحدث بعض التأثير فى النفوس التى تميل الى الاجرام. كما ان نشر انباء الجرائم يساعد من غير شك فى القبض على مرتكبيها بتداول اوصافهم الشخصية على نطاق واسع، مما قد يعرضهم لجيش من المتطوعين للقبض عليهم و يعرقل تحركاتهم اذا كانوا هاربين.

وتنتمي الى هذا التيار الصحافة الامريكية بمختلف قطاعاتها. فهى ترى ان من حقها ان تنشر ما تشاء عن المتهم وماضيه الاجرامى وحياته الخاصة سواء فى شكل صور او وثائق حتى بعد صدور الحكم فى القضية. كما تؤمن الصحافة الامريكية بانه ليس من العيب ان توجد الجريمة فى المجتمع، ولكن العيب هو الا تطول يد العدالة المذنب مهما كان مركزه، وان هذا هو المبدأ الذى يجب ان تلتزم به فى نشر انباء الجريمة. والواقع ان انباء الجريمة وخصوصا اشكالها المتطرفة تغطيها وسائل الاعلام تغطية شاملة فى معظم المجتمعات الغربية، وليس ثمة شىء جديد فى هذا الصدد ولا فى اسلوب او كيفية التقديم، اللهم الا بعض الاختلافات فى

* المدرسة بكلية الاعلام في جامعة القاهرة

اساليب العرض، حيث اصبحت اقل اثارة فى بعض الصحف عنها فى صحف اخرى. ولقد كتب عالم الاجتماع الامريكى مرشال كلادينارد فى موضوع (الجريمة الجريمة) يقول (اضطلعت الصحافة بتشجيع الجريمة وتمجيدها بوجه عام بسبب حجم بنودها الاخبارية. اى الحيز المخصص فى الجرائد للجريمة من حيث حجمه ومقدار الوقاية التى تتخذ بناء على قصص الجريمة تعرض صورة مذهلة لانحلال الاخلاق فى مجتمعنا. ومن المرجح مع الاستمرار فى ابراز الجريمة ان تكون للصحف اهمية فى ان تخلق لنا ثقافة مركزة على الجريمة، ونتيجة لذلك تبدو الجريمة غالبا اكثر حدوثا مما هى فى الواقع.) (١)

و يعزز هذا القول وجود بعض الدراسات التى اجريت منذ بضع سنوات فى الولايات المتحدة الامريكية واوضحت ان تقديرات الجمهور لكمية الجريمة ونمطها فى المجتمع وتنسب الى التقارير الصحفية اكثر مما تنسب الى الخريطة الواقعية للجريمة كما هى ثابتة فى محاضر الشرطة وملفات القضاء. واذا كانت وسائل الاعلام تشكل صور العالم المتاحة لنا، فهى تختار وتنظم وتؤكد وتعرف وتسهب، وهى تنقل المعانى و وجهات النظر وترتبط بعض الجماعات ببعض انماط القيم والسلوك، وتخلق اللهفة وتجيز او تبرر الحالة الراهنة والنظم السائدة فى الرقابة الاجتماعية، و بالتالى فان هذه الصور قد تشكل معتقداتنا واساليب حياتنا اليومية. فاذا كانت وسائل الاعلام تملك تلك القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات الجماهير والتأثير فى أنماط السلوك السائدة فاننا يجب الا نتجاهل الحقيقة الهامة، وهى ان وسائل الاعلام لا تعمل فى عزلة بل تعمل داخل اطار اجتماعى واقتصادى وثقافى محدد وتتفاعل مع مختلف تعبيراته ومرتكزاته الاخرى. ومن الاسباب التى تدعو وسائل الاعلام لتصوير المواقف بالكيفية التى تتبعها انها تعمل فى نطاق نظام اجتماعى اقتصادى لابد فيه من كسب القراء والاحتفاظ بهم، ومن هنا يصبح نشر الجريمة والظواهر المتصلة بها امرا حيويا للغاية فى هذا الخصوص . ومن الاسباب الداعية للتركيز على الحوادث فى الصحافة الغربية ما يسمى بتواتر الشر. فالحوادث تفوز بالاولوية فى النشر عند مقارنتها بالاحداث الاخرى التى تتسم بالنمو والتطور البطىء، فالتظاهرة مثلا حادث ملائم للنشر فى حين ان حركة سياسية تتطور على مدى عدة سنوات لا يكون لها التواتر المطلوب. فالقيم الاخبارية التى ارستها الصحافة الغربية اصبحت جزءا لا يتجزأ من مهمة الصحافة كتعبير عن النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد فى تلك الدول. فمهما كانت المثل العليا المطلوبة فان اعداد القراء والمستمعين والمشاهدين واقتصاديات الاعلان لها دور هام فى تشكيل هذه القيم والاخبار التى تعبر عنها.

وهناك بعض الاختلافات داخل المدرسة الغربية فيما يتعلق بنشر انباء الجريمة. فنلاحظ مثلا ان المدرسة الانجليزية تتبنى الاتجاه الثانى الذى ينادى بالحد من نشر انباء الجرائم فى الصحف وهم يستندون الى ان موجات الاجرام يصاحبها دائما توسع الصحف فى نشر انباء الجرائم وانه من الممكن تضييق نطاق موجات الاجرام والاقلال منها بالحد من نشر انباء الجرائم فى الصحف، فضلا عن ان بعض انواع النشر يفسد سير العدالة الجنائية و يسىء الى قيمة الاعمال والاجراءات التى يترتب عليها الحكم. كما يرى اصحاب هذا الاتجاه ان التوسع فى النشر قد يتعارض مع توفير محاكمة عادلة للمتهم. والصحف الانجليزية بصفة عامة تتبنى هذا الاتجاه الذى يرمى الى الحد من حرية الصحف فى نشر انباء الجريمة ـ فانه منذ بدء مطاردة المتهم حتى وقت القبض عليه وخلال المحاكمة والى ان ينطق القاضى بالحكم يجب ان تغلق الشفاه و يجب أن تخلو اعمدة الصحف من ذكر اية تفاصيل يمكن أن تضر او تؤثر فى الدعوى ـ بل ان احكام المحاكم هناك مستقرة على انه لا يجوز ان ينشر فى الفترة بين صدور الحكم بالادانة و بين نظر الاستئناف اية معلومات قد تصل الى سمع القضاة الذين سينظرون الدعوى فى الاستئناف، مما يحتمل معه ان يؤثر فى عدالتهم او تقديرهم السليم للدعوى المعروضة امامهم. فالدعوى لا تعتبر منتهية، ونشر أية معلومات غير دقيقة يعد اهانة للمحكمة.

ومن الملحوظ ان وسائل الاعلام الغربية وخصوصا الصحف تركز دائما على الجوانب السلبية فى الجرائم. ولا شك انها تؤدى بذلك وظيفة ايجابية فتعمل كأداه للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن. وتعتبر الوظيفة ايجابية من وجهة النظام القائم وليس بالضرورة من وجهة سائر فئات المجتمع التى تسعى للتغيير.

فمن الواضح ان الجرائم ونشر أنبائها فى الصحف يؤديان وظائف اجتماعية معينة رغم ان هذه الوظائف تختلف من بلد الى اخر كما تختلف طبيعة الجرائم ومدى التوسع فى نشر انبائها. و يشير «فيكو بيتلا» العالم الفنلندى الى هذه النقطة فى الدراسة التى أجراها عن العنف والجريمة فى وسائل الاعلام الامريكية والسوفيتية (٣) فيرى ان الصحف فى كلا البلدين تنشر انباء الجريمة ولكن فى سياقات مختلفة كما انها تؤدى وظائف مختلفة. فالا تحاد السوفيتى يقدم فى الغالب اخبار الجريمة فى سياقات تاريخية واجتماعية وجماعية، فى حين ان الصحف الامريكية تركز على الجرائم الفردية التى كثيرا ما ترتبط بالنجاح والمآثر الشخصية. ومن بين الاهداف الرئيسية للصحف الامريكية خلق الاثارة واجتذاب القراء ومحاولة الاحتفاظ بهم فى نظام تنافس شديد يستهدف الربح. اما فى الاتحاد السوفييتى فالاهداف غالبا ما تكون دعائية وتعليمية.

و يؤكد «بيتلا» على الاختلاف الجوهرى بين انماط الجرائم وموقف الصحافة من نشر انبائها فى المجتمعات الاشتراكية عنها فى المجتمعات الراسمالية، ولكنه يرى ان نشر انباء الجرائم فى الصحف يؤدى بطرق مختلفة فى البلدين الى تعز يز النظام القائم، وعلى هذا المستوى فان دور الصحافة هو خدمة النظام وتدعيمه. و يقودنا هذا الى التطرق الى مناقشة حق الصحفى ومسئوليته فى نشر انباء الجر يمة خصوصا وان نصوص القوانين فى مختلف الانظمة سواء الراسمالية او الاشتراكية تجيز للصحف نشر ما يجرى فى المحاكمات القضائية ولكنها لم تجز نشر انباء التحقيقات. ولذلك فان الصحفى يتعرض للمسئولية الجنائية فى حالة قيامه بنشر الانباء والحوادث المثيرة بقصد تملق رغبات الجمهور وارضاء حب استطلاعه، مما يترتب عليه ايذاء الاشخاص الذين تتناولهم هذه الاخبار. وتلتزم بهذا الموقف كل من المحاكم الفرنسية والانجليز ية والسو يسر ية. اما بالنسبة لمصر فان قانون العقو بات المصرى يمنح الصحفى الحق فى نشر وقائع القضايا على اساس ان ممارسة هذا الحق لا تبدأ الا ببداية المحاكمة باعتبار ان هذا الحق صورة من صور علانية المحاكمة. اما قبل بدء المحاكمة فالصحفى كغيره من الافراد يتعرض للمسئولية الجنائية اذا ذكر وقائع تتضمن قذفا او سبا، ولا يعفيه من المسئولية ان تكون الوقائع صحيحة. ولكن من الملحوظ ان الصحف المصر ية قد دأبت على نشر انباء الجرائم قبل المحاكمة ولم تتعرض للمسئولية الجنائية. هذا وقد استحدث خصيصا نص المادة ١٨٧ ع لمعالجة تدخل الصحف في سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على اعمال الشرطة والنيابة والمحاكم، ولكن هذا النص منذ ان وضع ١٩٣١ الى الان لم يطبق. ولو ان هذا النص قد استخدم فى حق احدى الصحف فى الحالات الحادة التى تدخلت فيها هذه الصحف فى سير العدالة الجنائية لكان لذلك اثره الايجابى ولساعد على انشاء تقاليد صحفية سليمة فى نشر انباء الجر يمة.

النتائج الاولية

اسفرت التحليلات الاستطلاعية لصفحة الحوادث فى الصحف المصر ية اليومية خلال عامى ١٩٦٥، ١٩٧٧ عن النتائج التالية:

اولا/ من الناحية الصحفية وهى تتضمن انماط التحر ير واشكال الاخراج التى تميزت بها صفحة الحوادث خلال الستينيات والسبعينيات و يمكن تلخيص ذلك على النحو التالى: (من ناحية الشكل)

١ ــ موقع الصفحة فى الصحيفة

اوضحت التقار ير الاستطلاعية الخاصة بالفترة الاولى (الستينيات) انه كان هناك موقع ثابت لصفحة الحوادث فى كل من الاهرام والجمهور ية والمساء بينما لم

تعتمد صحيفة الاخبار مكانا ثابتا لصفحة الحوادث وقد امتد هذا الاتجاه خلال السبعينيات. ومن الملاحظ ان الصفحة خلال الفترة الثانية (١٩٧٧) لم تعد تحتل مكانا ثابتا فى الصحف الاخرى بل اصبح من الشائع اختفاؤها تماما فى المناسبات الهامة حيث تحتل المواد الاعلامية الاخرى الاكثر اهمية المساحة المخصصة لصفحة الحوادث.

٢ ـ المساحة:

كانت تتراوح مساحة صفحة الحوادث خلال الستينيات ما بين نصف صفحة (الاهرام ـ المساء ـ الجمهورية) وصفحة كاملة (الاخبار). وقد قفزت المساحة فى السبعينيات الى صفحة كاملة فى كل من الاهرام والجمهورية بينما انكمشت الى النصف فى الاخبار والى عمود واحد فى بعض الاحيان فى المساء.

٣ ـ طريقة العرض:

بينما اهتمت كل من الجمهورية والمساء بالعناوين الرئيسية فى صفحة الحوادث خلال الستينيات نلاحظ اقتصار كل من الاهرام والاخبار على العناوين الفرعية داخل الصفحة. ولا تخلو الصفحة من الصور الشخصية فى كل من الاهرام والمساء بينما لا توجد الصور الا نادرا فى كل من الجمهورية والاخبار. اما فى السبعينيات فقد ازداد اتساع العناوين حتى وصل الى ٨ اعمدة (الجمهورية والاهرام والاخبار) واقتصرت المساء على العناوين الفرعية القليلة. و بينما اختفت الصور والرسوم من المساء نلاحظ انها احتفظت بمكانتها فى الصفحة فى الاهرام وخصوصا فى الجرائم السياسية والتهريب وانفردت الجمهورية بكثرة استخدام البراويز.

٤ ـ نوعية المادة المنشورة:

تسود المواد الخبرية (القصة الخبرية ـ الاخبار القصيرة ـ التعليقات الخبرية) صفحة الحوادث فى جميع الصحف الخاضعة للدراسة خلال الستينيات بينما تتنوع الفنون الصحفية الاخرى فى الصفحة خلال السبعينيات فنلاحظ اهتمام كل من الاهرام والاخبار بالتحقيقات والاحاديث القصيرة وقد ظهر فى المساء باب تحليلى بعنوان (لماذا تقع الجريمة).

٥ ـ اسلوب التعبير:

تراوحت اساليب التعبير فى صفحة الحوادث خلال الستينيات ما بين تقديم الحقائق المجردة (الاهرام والجمهورية) مع الميل الى المبالغة والتهويل (الاخبار) وشيوع المعالجات المبتورة لدى معظم الصحف ما عدا المساء التى انفردت باساليب

التعبير التى يغلب عليها الدلالات التربوية.

وقد استمر هذا الاتجاه فى السبعينيات مع بروز عنصر المبالغة والتضخيم خصوصا فى الجرائم السياسية لدى كل من الاهرام والاخبار. وتميزت المساء بالسرد الموجز مع الحرص على الطابع التربوى. وحاولت الجمهورية ان تكون اكثر قربا الى الحقيقة.

٦ ـ نوعية الصياغة:ـ

تميزت معظم الصحف بالطابع السلبى فى صياغة اخبار الجريمة خلال الستينيات ما عدا صحيفة المساء. اما فى السبعينيات فقد سجلت الاهرام اهتماما ملحوظا بالصياغة الايجابية وكذلك الجمهورية بينما تمسكت الاخبار بطابعها السلبى والمساء بصياغتها الايجابية.

اما من ناحية المضمون فهو يشمل:ـ

١ ـ مصدر مادة الجريمة: تعتبر المصادر الرسمية هى الجهة الوحيدة التى تستقى منها الصحف المصرية اخبار الجريمة ونادرا ما تلجأ هذه الصحف الى الشهود او المتهمين وذلك خلال الستينيات، اما السبعينيات فقد شهدت تغيرا طفيفا تمثل فى ظهور محرر الجريدة كمصدر لمادة الجريمة (الاهرام) واللجوء الى الشهود والمتهمين احيانا فى استكمال بعض اخبار الجريمة (الاخبار).

٢ ـ اتجاه المضمون: هناك اجماع من جانب الصحف المصرية على اتخاذ موقف معاد للمتهم ما عدا صحيفة المساء التى حرصت على اتخاذ مواقف متوازنة وذلك اثناء الستينيات وقد استمر هذا الموقف فى السبعينيات ولكن بنسبة اقل لدى بعض الصحف (الجمهورية والاهرام) وقد تمسكت المساء بموقفها المتوازن فى الجرائم المستحدثة اما فى الجرائم التقليدية فقد ظهر تحيزها ضد المتهم، .

٣ ـ القضايا: احتلت الجرائم التقليدية (السرقة ـ القتل ـ المشاجرات ـ المخدرات ـ الثأر) مكان الصدارة فى صفحة الحوادث فى الصحف المصرية خلال الستينيات وتلاها فى الاهمية الجرائم المستحدثة (الجاسوسية ـ التنظيمات السرية ـ العلاقة بين المالك والمستأجر). هذا بينما قفزت الجرائم المستحدثة (التزوير ـ التهريب ـ الثراء الفاحش ـ الرشاوى) الى المكانة الاولى خلال السبعينيات وتوارت الجرائم التقليدية بعض الشىء حيث احتلت المكانة الثانية فى الاهمية. كما سجلت بعض الصحف فى السبعينيات (المساء) اختفاء القضايا المثارة امام المحاكم التأديبية والادارية والعمالية.

٤ ـ **مكان ارتكاب الجريمة:** استحوذت الجرائم التى وقعت فى القاهرة على اهتمام الصحف دون استثناء خلال المرحلتين. ولم تعكس الصحف المصرية حركة الجريمة فى باقى انحاء البلاد. ونلاحظ ان الاخبار مثلا تركز على جرائم القاهرة ثم الجرائم التى تقع فى خارج البلاد وتأتى فى النهاية المحافظات والقرى. و يلاحظ ان الجرائم المستحدثة (المال العام ـ التهريب ـ والتجسس) يقع اغلبها فى الاحياء غير الشعبية بينما تتركز الجرائم التقليدية (السرقة والنشل والاغتصاب) فى الاحياء الشعبية. وتستأثر القاهرة بالجرائم المستحدثة وخصوصا الجرائم السياسية والتجسس. اما جرائم المخدرات فقد لوحظ ان اغلبها يقع فى المحافظات الساحلية.

٥ ـ الدلالات الاجتماعية لمادة الجريمة

وتشير التقارير الاولية الى ان القيم الاقتصادية كانت تشكل المحور الرئيسى للجريمة خلال الستينيات (١٩٦٥) بينما نجد ان القيم السياسية والدينية قد شكلت المرتكزات الاساسية للجريمة فى السبعينيات (١٩٧٧). ونرى ان العلاقات الاجتماعية على المستوى الاسرى هى التى دارت حولها الجرائم فى الفترة الاولى فى حين استأثرت علاقات العمل بأغلب حوادث الفترة الثانية مع عدم غياب الحوادث المتعلقة بالعلاقات الاسرية. وتجمع التقارير على ان العادات الاجتماعية قد شكلت نسبة ضئيلة فى الحوادث التى وقعت خلال الفترتين.

ثانيا/ من الناحية السوسيولوجية وتتضمن تحديد سمات جمهور مرتكبى الجرائم من حيث السن والجنس والتعليم والمهنة والطابع الفردى او الجماعى للجريمة. وقد اسفرت التحليلات الاولية عن النتائج التالية:ـ

١ ـ **السن/** نلاحظ تجاهلا شبه عام من جانب الصحف لعامل السن فى المواد الاعلامية المنشورة عن الجريمة خلال الستينيات فيما عدا الجمهورية التى أشارت الى ان الغالبية من مرتكبى الجرائم كانوا فى مرحلة الشاب (١٨ ـ ٣٥).
ولكن من الملفت للنظر بروز عامل السن فى جرائم السبعينيات حيث نلحظ زيادة نسبة الاحداث (الاخبار ـ الاهرام ـ الجمهورية) و يليهم مباشرة فئة الشباب.

٢ ـ **الجنس/** تجمع التقارير على ان اغلب مرتكبى الجرائم من الرجال فى الفترتين، ولكن لوحظ زيادة مشاركة المرأة فى الجريمة فى الفترة الثانية (١٩٧٧) عنها فى الفترة الاولى (الاهرام ـ الاخبار ـ المساء).

٣ ـ **التعليم/** يلاحظ عدم تعرض الصحف لذكر المستوى التعليمى لمرتكبى الجرائم خلال الستينيات بينما شكلت الغالبية من مرتكبى الجرائم فى السبعينيات من الحاصلين على تعليم متوسط وعال.

٤ ــ **المهنة/** اقتصر جمهور مرتكبى الجرائم فى الستينيات على فئة صغار الموظفين والتجار والعاطلين اما فى السبعينيات فقد برزت اسماء وزراء ونواب رئيس وزراء سابقين وكبار موظفى الدولة وكبار التجار وأصحاب العمارات. كما برزت الجرائم السياسية والتنظيمات (التكفير والهجرة ــ الشيوعيون) وكذلك الجرائم التى لايزال مرتكبوها مجهولين حتى الان.

مناقشة الفروض الاستطلاعية فى ضوء النتائج الاولية

باستعراض النتائج الاولية يمكننا الخروج ببعض المؤشرات العامة التى يمكن الاستعانة بها للتحقق من صحة او خطأ الفروض السببية فضلا عن التأكد من مدى تحقيق الفروض الاستطلاعية للدراسة التى تترتب عليها معظم النتائج المستخلصة.

فيما يتعلق بالفروض الاستطلاعية فهى تنحصر فيما يلى:ــ

الفرض الاول: و يشير الى مدى تطابق صفحة الحوادث فى الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجريمة فى المجتمع المصرى المعاصر خلال الستينيات والسبعينيات.

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسة الاحصائية الخاصة بالجريمة فى مصر التى اعدها د. احمد المجدوب رئيس وحدة السلوك الاجرامى بالمركز ان المقارنة الكمية غير متوفرة بين ما نشرته الصحف المصرية من انباء الجريمة و بين ما سجلته تقارير الامن العام والاحصاءات القضائية السنوية بسبب عدم استكمال الجانب الاحصائى فى الصحف، ولكن مما يجدر الاشارة اليه ما ورد فى تقرير د٠ المجدوب عما اسماه بالتناقض الحاد والاختلاف البين بين الارقام الخاصة بعدد الجرائم التى ارتكبت وانواعها سواء كانت جنايات ام جنحا والتى سجلتها تقارير الامن العام وتلك الواردة بالاحصاء القضائى (٣). يضاف الى ذلك ان ما ينشر فى الصحف من انباء الجريمة لا يمثل فى الواقع اكثر من ٦٠٪ مما يقع وذلك طبقا لشروط عديدة تلتزم بها الصحف بشكل عام فضلا عن السياسة التحريرية لكل صحيفة على حدة. فالاهرام مثلا تشترط الاهمية عند اختيار الحوادث التى تقوم بنشرها خصوصا وان المساحة المخصصة لنشر انباء الجريمة فى جريدة الاهرام لم تزد عن ثلث صفحة فى الستينيات واصبحت فى السبعينيات نصف صفحة يومية وصفحة اسبوعية. و يقول الاستاذ ابراهيم عمر رئيس قسم الحوادث بجريدة الاهرام (ان الاعتبار الذى يراعى عند اختيار الحوادث هو اهميتها. فالحادثة تفرض نفسها. والصحيفة لا تنشر كل ما يحدث من الجرائم الهامة بل تحرص على نشر

اهمها، فالمهم فقط، والحوادث قليلة الاهمية غالبا ما يكون طريقها الى سلة المهملات (٤). و يتفاوت معيار الاهمية من صحيفة الى اخرى فالاخبار مثلا تشترط توفر عنصر الاهمية فى الحادث ولكن مقاييس الاهمية لديها تختلف عن الاهرام، اذ ترى ان ضخامة الحادث ومساسه بشخصيات هامة فى المجتمع هو المقياس الاساسى لاهمية الحادث (٥). كذلك توجد عدة ضوابط اخرى تلتزم بها الصحف المصرية فى نشر انباء الجريمة فهناك حظر كامل بالنسبة لنشر الجرائم الخاصة بالاداب، وهناك بعض قيود خاصة بنشر المحاكمات او الاحكام الصادرة فى قضايا لها مساس بأمن الدولة.

فاذا كانت الجرائم التى تقع بالفعل تتعرض للحذف وعدم الدقة فى تسجيل ارقامها ونوعياتها فى السجلات الرسمية سواء الامن العام او القضاء فضلا عن حذف معظمها عند النشر فى الصحف، فلاشك ان ما يصل الى القارىء من معلومات او تصور لصورة الجريمة فى المجتمع لا يكون حقيقيا بعد رحلة الحذف المتعددة المراحل التى يتعرض لها. ونستطيع ان نقول ان جميع الاجهزة الرسمية فى مجال الجريمة ونشرها لا تعمل على تزويد الجمهور بمعلومات صحيحة وكاملة عن حقيقة الجرائم التى ترتكب فى المجتمع المصرى سواء من حيث الكم او النوع.

اما الفرض الثانى: الخاص باستطلاع انواع الجرائم التى تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتى الدراسة فقد لوحظ ان الجرائم التقليدية (السرقة والقتل والمشاجرات والمخدرات والثأر) قد احتلت مكان الصدارة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية خلال الستينيات، وتلاها فى الاهمية الجرائم المستحدثة (الجاسوسية ــ التنظيمات السرية ــ العلاقة بين المالك والمستأجر ــ الرشوة).

نلاحظ ان هناك فجوة واضحة بين ما تطرحه الصحف و بين ما تشير اليه التقارير الرسمية للدولة. اذ نلاحظ ان الجرائم التقليدية تمثل ٢٢٪ من اجمالى الجنايات التى ارتكبت خلال ١٩٦٥ بينما الجرائم المتسحدثة تمثل ٧ر٧٣٪ من اجمالى الجنايات ونلاحظ انه فيما يتعلق بالجنح تبرز الجرائم التقليدية وتأتى جنح السرقات فى المقدمة يليها الضرب ثم النصب وخيانه الامانة وجنح السيارات.

فاذا ما انتقلنا الى السبعينيات تشير التقارير الاولية للبحث الى ان الجرائم المستحدثة (التزوير ــ التهريب ــ الثراء المفاجىء ــ الرشوة) تحتل المكانة الاولى فى صفحات الحوادث بينما توارت الجرائم التقليدية بعض الشىء. وهنا تقترب الصورة التى تعرضها الصحافة عن الجريمة من الصورة الاجمالية التى سجلتها المصادر الرسمية للجريمة على عكس ما حدث فى الستينيات.

اما الفرض الثالث: الذى يطرح تساؤلا هاما عن مدى التزام محررى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية بالاصول والاعتبارات القانونية فى نشر الاحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم فى عدم التعرض للتشهير، فقد لوحظ من خلال التحليلات الاولية لصفحات الحوادث فى الصحف اليومية الاربع ان هناك اجماعا من جانب الصحف المصرية على اتخاذ موقف معاد للمتهم ما عدا صحيفة المساء التى حرصت على اتخاذ مواقف متوازنة سواء اثناء الستينيات او السبعينيات. وقد لوحظ هذا الموقف ولكن بنسبة اقل لدى الاهرام والجمهورية فى السبعينيات. اما ما يتعلق بمدى التزام محررى الحوادث بالاصول القانونية فى نشر الاحكام القضائية فقد لوحظ ان الاهرام والمساء اكثر الصحف التزاما فى هذا الصدد رغم وجود استثناءات قليلة وخصوصا فى السبعينيات. و يلاحظ ان صحيفة الاخبار تولى اهمية كبرى لعنصر الاثارة مما يؤدى الى تورطها فى نشر بعض الاحكام الابتدائية التى تلغى عند الاستئناف فضلا عن تدخلها فى التحقيقات احيانا. ورغم ما ينص عليه قانون العقوبات المصرى من حظر تدخل الصحف فى سير تحقيق القضايا الجنائية واقحامها نفسها على اعمال الشرطة والنيابة والمحاكم ولكن هذا النص – كما قلنا من قبل – لم يطبق ولا مرة واحدة منذ ان وضع سنة ١٩٣١. وهذا يمثل تساهلا واضحا من جانب السلطات القضائية ازاء الصحافة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الملامح العامة لانماط الجريمة فى المجتمع المصرى من خلال تحليل مضمون ما ينشر فى الصحف اليومية مع العمل على ابراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى السائد. ومن خلال المقارنة بين صفحة الحوادث فى الستينيات ونظيرتها فى السبعينيات يمكننا التوصل الى رسم اطار شامل لانواع الجرائم التى سادت فى الفترتين وفرضت نفسها على صفحات الجرائد المصرية، مع مراعاة اجراء مقارنة بين ما نشرته الصحف فى صفحة الحوادث وما تضمنته الخريطة الواقعية للجريمة فى مصر خلال الحقيقتين السالفتين.

فروض الدراسة:–

فى ضوء تحديد الاهداف الاساسية للدراسة تنبثق مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها على شكل فروض استطلاعية سوف تقودنا الاجابة عليها الى طرح بعض الفروض السببية عن علاقة الجريمة فى مصر بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ومدى انعكاس ذلك على الصحافة خلال فترتى الدراسة.

وتنحصر الفروض الاستطلاعية فيما يلى:

الفرض الاول: هل تتطابق صفحة الحوادث فى الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم فى المجتمع المصرى المعاصر والى اى مدى يمارس حارس البوابة الاعلامية دوره فى حظر نشر الجرائم التى تفتقر الى دلالات تربوية لجماهير القراء؟

الفرض الثانى: ما هى انواع الجرائم التى تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتى الدراسة ومدى تطابق ذلك مع الخريطة الواقعية للجريمة فى مصر.

الفرض الثالث: الى اى مدى يلتزم محرر و صفحات الحوادث بالاصول والاعتبارات القانونية فى نشر الاحكام القضائية والحرص على حماية حق المتهم فى عدم التعرض للتشهير؟

اما الفروض السببية فيمكن تلخيصها على النحو التالى:

الفرض الاول: لماذا تختلف انماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية فى السبعينيات (جرائم مستحدثة) عن تلك التى سادت صفحات الحوادث فى الستينيات (جرائم تقليدية). والاجابة على هذا السؤال ستحدد صحة او خطأ الفرض التالى (تختلف انماط الجرائم التى تنشرها الصحف المصرية فى السبعينيات عن تلك التى سادت فى الستينيات بسبب تغير المسار الاقتصادى للمجتمع المصرى والذى تجسد فى الغاء سياسة التحول الى الاشتراكية التى كانت سائدة فى مرحلة الستينيات وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤).

الفرض الثانى: لماذا تتعمد معظم الصحف المصرية اتخاذ مواقف معادية تصل احيانا الى حد التشهير به والحاق الضرر بمستقبله ومصالحه؟ والاجابة على هذا السؤال ستحدد صحة او خطأ الفرض التالى (لوحظ ان معظم الصحف المصرية تتعمد اتخاذ مواقف غير متعاطفة مع المتهم من خلال اغفال نشر وجهات نظر الدفاع كاملة او بترها وتزييفها بالاضافة الى نشر الاحكام قبل التصديق عليها فى صورتها النهائية)

نوع الدراسة:

نظرا لعدم وجود دراسات سابقة فى هذا الموضوع فقد اتسمت هذه الدراسة بالطابع الاستكشافى فى المرحلة الاولى حيث تم تجميع اكبر قدر من المعلومات سواء من المواد الاعلامية المنشورة فى صفحات الحوادث فى الصحف المصرية او من خلال اللقاءات التى تمت مع مسئولى صفحات الحوادث فى تلك الصحف.

اما فى المرحلة الثانية من الدراسة فقد تم الاستعانة بالمادة العلمية التى تم جمعها فى المرحلة الاستطلاعية في توصيف خصائص ومميزات صحفات الحوادث وتحديد ابعاد القضايا والاحداث التى تكرر نشرها. وقد اعتمدنا فى المرحلة الوصفية للدراسة على التحليل الكمى والكيفى للبيانات.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين فرضتهما طبيعة الدراسة وحجم ونوع البيانات المطلوبة وهما منهج المسح الاعلامى بشقيه الوصفى والتفسيرى، ثم المنهج المقارن، وذلك لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين مواقف الصحف المختلفة فى الفترة الزمنية الواحدة، وكذلك خلال الفترتين الزمنيتين اللتين خصصت لهما الدراسة.

ادوات البحث:ـ

اعتمد البحث على عدة اساليب لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها نوجزها فيما يلى:ـ

١ـ اسلوب الملاحظة المسحية في جمع المادة الصحفية.
٢ ـ اسلوب المقابلة في استكمال جمع البيانات الخاصة بسياسة النشر التى تخضع لها صفحة الحوادث في كل صحيفة من صحف العينة.
٣ ـ تحليل مضمون المواد المنشورة في صفحة الحوادث مع الاخذ في الاعتبار الانتقادات المنهجية التى توجه لاسلوب تحليل المضمون والحرص على تداركها وذلك باستخدام المقارنة المنهجية وعدم الاقتصار على التحليل الكمى بل العمل على تعزيزه بالتحليل الكيفى.

العينة:ـ

خضعت الدراسة لثلاثة انواع من العينات تتضمن الاولى العينة الزمنية والثانية عينة الصحف اما الثالثة فهى تتضمن القضايا التى خضعت للتحليل.

وفيما يتعلق بالعينة الزمنية فقد تم الاتفاق على تحديد فترتين زمنيتين تنتمى الفترة الاولى الى الستينيات. وقد وقع الاختيار على عام ١٩٦٥ اى بعد صدور قرارات يوليو ١٩٦١ التى كانت تهدف الى بدء مرحلة التحول الاشتراكى.

اما الفترة الثانيةب فهى تنتمى الى السبعينيات وقد تركزت على عام ١٩٧٧ اى بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فى نهاية عام ١٩٧٤.

و يلاحظ فى اختيار العينة الزمنية انها تحددت فى ضوء منظور اجتماعي اقتصادى سياسى وذلك لاستخدامها كأساس للمقارنة بين أنماط الجرائم التى سادت في كل فترة زمنية وعلاقة ذلك بالسياسة الاقتصادية للدولة.

ثانيا / عينة المصدر (الصحف)

تم اختيار الصحف الثلاث اليومية الصباحية وهي الاهرام والاخبار والجمهور ية والصحيفة اليومية المسائية الوحيدة وهي صحيفة المساء. وتعتبر صفحة الحوادث او الجر يمة من أقدم التخصصات النوعية التى عرفتها الصحافة المصر ية منذ ظهور الصحافة الشعبية في سنة ١٨٦٦ بصدور صحيفة وادى النيل لعبدالله ابو السعود. ولم تكن أخبار الجر يمة في البداية تحتل مساحات ثابتة بل كانت لا تخلو منها صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية.

وهناك بعض الصحف التى تخصصت في نشر أنواع معينة من الجرائم ومن خلال أساليب وأشكال كانت تهدف الى الا ثارة والتشهير. و يمكن القول ان البداية المتخصصة لصفحة الحوادث في الصحافة المصر ية ترجع الى بداية الخمسينيات وقد ارتبط ذلك بعدة عوامل موضوعية .

فئات التحليل :

تم تحديد فئات التحليل من خلال دراسة استطلاعية لصفحة الحوادث في الصحف المصر ية اليومية خلال الستينيات (١٩٦٥) و السبعينيات (١٩٧٧). وتضمنت فئات التحليل ثلاثة جداول. اشتمل الجدول الاول على فئات الشكل و يقصد بها انماط الاخراج التى خضعت لها صفحة الحوادث فى الصحف المذكورة. وهى تشمل الموقع فى الصحيفة والمساحة التى تشغلها صفحة الحوادث ومدى توفر العناصر الثيوجرافية (الصور ــ العناو ين ــ الرسوم والخرائط). و يضاف الى ذلك انماط التحر ير الصحفى اى الفن الصحفى الذى استخدم فى معالجة مادة الجر يمة مثل (خبر قصير ــ موضوع خبرى ــ متابعة خبر ــ حديث ــ مقال ــ رواية ثابتة) كذلك يشمل اسلوب التعبير اى الطر يقة التى استخدمتها الصحيفة فى سبيل ايصال مضمون المادة الى القراء من خلال تقديم حقائق مجردة او المبالغة والتضخيم او التعبير المبتور. و يتضمن ايضا تحديد نوع الصياغة ايجابية ام سلبية.

اما الجدول الثانى فهو يتضمن فئات المضمون التى تشمل مصدر مادة الجر يمة التى تستقى منها الصحيفة تفاصيل الواقعة، وهل تعتمد الصحف على

المصادر الرسمية او الشهود او المتهمين ام المحرر ين ذاتهم. كذلك يتضمن هذا الجدول تحديد اتجاه المضمون (مع المتهم ــ ضد المتهم ــ مع السلطة ــ ضد السلطة ــ متوازن) و يضاف الى ذلك فئة القضايا، وهى تنقسم الى ار بعة اقسام: جرائم تقليدية ــ جرائم مستحدثة ــ احكام قضائية ــ حوادث طبيعية و يتدرج تحت كل فئة مجموعة من الجرائم التى لا يمكن تصنيفها تحت الفئة الاخرى. كذلك تم تصنيف الاحكام القضائية بحيث شملت جميع القرارات التى تصدرها جهات هيئة التحقيق او الحكم فى المنازعات التى تطرح عليها مثل الاحكام الجنائية ــ الاحكام الابتدائية والاحكام النهائية والقرارات الادار ية والاحوال الشخصية. كما تضمن هذا الجدول مكان ارتكاب الجر يمة (العواصم ام الاقاليم) ثم الدلالات الاجتماعية لصفحة الحوادث، وتشمل القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية على المستوى الاسرى والدراسى ومستوى العمل ثم مستوى المجتمع ككل وتأتى فى النهاية العادات الاجتماعية.

و يتضمن الجدول الثالث تحديد نوعية الجمهور الذى يقوم بارتكاب الجرائم من حيث السن والتعليم والمهنة والجنس والاسلوب الجماعى او الفردى فى ارتكاب الجر يمة.

وقد اجر يت على جداول تحليل المضمون تجارب الثبات والصدق على عينة الاختبار الاولى ثم على العينة الاصلية للبحث حيث تم التأكد من صلاحية اداة البحث للتحليل.

١) جدول يوضح الفروق العامة بين صفحة الحوادث في الصحف المصرية اليومية خلال الستينات (١٩٦٥)

الشكل | **المضمون**

اسماء الصحف	موضع الصفحة	المساحة	طريقة العرض	نوع المادة المنشورة	اسلوب التحرير	نوع الصياغة	مصدر مادة التحرير	اتجاه المضمون	العناصر	مكان ارتكاب الجريمة	الدلالات الاجتماعية
الاهرام	الجزء السفلي من الصفحة الثالثة	٣ أعمدة في العادة	العناوين عصرية وغريبة - الصور كثيرة وشخصية الرسوم لا يوجد	الاخبار العصرية	عديم جاف بحيرة احيانا معلقات مسوره	يعلن عليها الطابع الفني	المصادر الرسمية ونادرا الشهود	عدد قليلهم والقليل منوارن	الجرائم المختلفة ثم الجرائم المستحدثة النهب الرشوة الاختلاس الحوادث السياسية	القاهرة ثم الوجه القبلي والبحري خارج مصر نادر	القيم السلبية القيم الاجتماعية والاخلاقية واحيانا العلاقات الاجتماعية
الجمهورية	الركن العلوي الايسر في الصفحة ١ ١١	٢٥ سم عمل اربعة اعمدة او ثلاثة	العناوين وصل اسطرها الى ٤ اعمدة الصور نظيفة جدا الرسوم قليلة جدا لا يوجد	نسبة اللوم العصرية والتحقيقات الصحفية	مزج الخفيفة مع الثقيلة مع وجود بعض الاخبار المسوره	سلبية في الاغلب	المصادر الرسمية ثم الشهود	عدد الفهم دائما	الجرائم التقليدية وهي السرقة الحريق القتل الشذوذ	القاهرة والاحياء الشعبية ثم الوجه القبلي فالوجه البحري	القيم الاقتصادية تمثل المحور الرئيسي والحوادث التي تعبر العلاقات الاسرية
الاخبار	موضع غير ثابت افضل جزء الصفحة لوامل يبدأها صفحة ٩ او ١٠ او ١١	تتراوح مابين نصف صفحة في العادة واحيانا صفحة كاملة	العناوين عادة تركيبة على العناوين الغريبة الصور نادرة وشخصية	الموضوعات الخبرية بسود الاخبار العصرية التحقيقات والاحاديث الصحفية نادرة	السرد مع التكثيف والميوز احيانا التعبير المصور لا يوجد	سلبية في العادة	المصادر الرسمية والبوليس والنيابة والمحاضر واحيانا الشهود	عدديا عدد لانهم نادرا منوارن	الجرائم التقليدية القتل والسرقة الاعتداء والضرب والقتل نادرا الجرائم	القاهرة ثم الخارج ثم الوجه البحري والوجه القبلي نادر	القيم الاقتصادية ثم القيم السياسية واحيانا العلاقات الاجتماعية
									الجرائم المستحدثة الخاصة - الطبقات العربية العلاقة بين الطبقات والمستأجر		مثل العلاقات الاسرية
المساء	نادر ثابت قسوهر	نصف الصفحة	العناوين تركيبة على عنوان رئيسي واحد الرسوم توجد والصور بكثرة	الصفحة العصرية والتحقيقات	السرد مع الصياغة ذات الدلالات التربوية	يعلن عليها الطابع الايجابي	المصادر الرسمية	منوارن	الجرائم المستحدثة ثم الجرائم التقليدية	القاهرة ثم الاقاليم وخصوصا وجه بحري	القيم الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي ثم العلاقات الاجتماعية فالقيم الاجتماعية فالتقليدية

٢) جدول يوضح الفروق العامة بين صفحة الحوادث في الصحف المصرية اليومية خلال السبعينات ١٩٧٧

اسماء الصحف	موقع الصفحه	المساحه	طريقة العرض	نوعيه المادة المنشورة	اسلوب التعبير	نوعيه الصياغه	مصادر مادة الجريمة	اتجاه المضمون	القضايا	مكان ارتكاب الجريمه	الدلالات الاجتماعيه
الاهرام	الصفحة الثالثة مع اختفائها اساء المناسبات	صفحة كاملة احيانا	العناوين وصل اتساعها الى نصف الصفحه الصور في الجرائم السياسيه والتهريب موضوعية وشخصيه	القصه الخبريه التحقيقات الاحاديث	المبالغه التضخيم في الجرائم	نغلب عليها الطابع الايجابي	المصادر الرسميه ومحرر الجريدة	ضد المتهم في الاغلب	سود الجرائم المستحدثه	القاهره	القيم السياسيه ثم القيم الاقتصاديه . العلاقات الاجتماعيه بمدره
الجمهورية	الصفحة التاسعة مع اختفائها اثناء المناسبات وتشغل النصف العلوي	٥ اعمدة في حالة وجود اعلانات و٨ أعمده	العناوين وصل اتساعها الى ٨ أعمدة . الصور نقصت الاطارات استخدمت بكثرة	اخبار فقط ولا توجد تحقيقات او تحليلات	اكثر اغراقا من الحقيقه	يغلب عليها الطابع السلبي	المصادر الرسميه	صد المتهم ولكن بنسبه اقل من عام ١٩٦٥	سود الجرائم المستحدثه	القاهره الاحياء السعبيه ثم الوجه البحري فالبحري	القيم السياسه والديمه وعلاقات العمل
الاخبار	وقع ثابت نسبيا الصفحة الثامنه او السابعه او الرابعة	النصف العلوي من الصفحه واحيانا لسفل يسار الصفحه	العناوين بمعدل احيانا على اربعه اعمدة البراويز عليه	الموضوعات الخبريه القصيرة التحقيقات والاحاديث	سرد الحقائق مع الميل الى المبالغة والتهويل في الجرائم السياسيه	سلبيه	المصادر الرسميه واحيانا الشهود والمتهمين	ضد المتهم واحيانا موازن	الجرائم المستحدثه ثم العقليديه ثم الاحكام العثمانية	القاهره ثم الوجه البحري واحيرا الخارج	القيم السياسه والاقتصاديه ثم العلاقات الاجتماعيه على مستوى العمل الاسره
المساء	لم تعد تحتل بابا ثابتا وتختفي في الغالب اثناء المناسبات الهامة	انكمشت حتى اصبحت عمودا واحدا في بعض الاحيان	العناوين قليلة وفرعية الصور اختفت والرسوم الكاريكاتيريه	الاخبار القصيرة القصة الخبرية نادرة . ظهور تحليلي يحاول لماذا تقع الجريمه	السرد الموجز مع الدلالات التربوية في الجرائم الاسرية	يغلب عليها الطابع الايجابي ولكن زادت نسبه الصياغه المبنورة	للصادر الرسميه	يميل الى الموازن والموضوعيه في الجرائم المستحدثه وضد المتهم في الجرائم التقليديه	اختفاء القضايا المثاره امام المحاكم التأديبيه والادارية والعمال انتشار جرائم المال العام	التركيز على حوادث القاهره فقط	القيم الاجتماعيه داب الطابع الاقتصادي ثم العلاقات الاجتماعيه وخصوصا الاسريه

جدول يوضح جمهور مرتكبي الجريمة في الستينات كما عرضته صفحة الحوادث في الصحف المصرية .

السن		الجنس		التعليم		المهنة		جماعة		مجهول	
الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات	الستينات	السبعينات
نادرا ما ينكر السن	الاحداث ٧ ـ ١٨ سنه ثم الشباب ١٨ ـ ٣٥ سنة	الغالبية رجال	الغالبية من الرجال ولكن ظهرت المرأة في الجرائم	نادرا ما ينكر المستوى التعليمي	طلبة التعليم المتوسط ثم العالي	صغار الموظفين ثم التجار الصغار جنود الشرطة والجيش. ممثلات ـ لاعبو الكرة	الوزراء وكبار رجال الدولة كبار التجار الوجهين الاطباء المحامين الطلاب واخيرا العمال والفلاحين	عصابات	الجماعات السياسية	احيانا	احيانا
شباب	الاحداث	الرجال	الرجال	المتوسط	العالي	الحرفيون وصغار الموظفين ثم العاطلين	كبار الموظفين والوزراء ثم العاطلين	عصابات للسرقة وعصابات للمخدرات	جماعات سياسية وعصابات مسلحة	نادرا	احيانا
نادرا ما ينكر السن	الاحداث ثم الشباب	الغالبية العظمى من الرجال وتقل بوضوح نسبه المرأة	ازدادت نسبة اشتراك المرأة رغم ان الغالبية من الرجال	نادرا ما ينكر المستوى التعليمي	زادت نسبه الطلبة	صغار الموظفين واصحاب المهن الحرة والفلاحين في الجرائم التقليدية	زادت نسبه التجار وكبار الموظفين الى مستوى وزراء	العصابات المسلحة في الوجه القبلي	الجماعات السياسية	أحيانا	يوجد بكثرة
نادرا ما ينكر السن	الشباب	المرأة في بعض الجرائم والغالبية رجال	ازدادت نسبه المرأة مع غلبة العنصر الرجالي	اقل من المتوسط ثم التعليم المتوسط	التعليم العالي	صغار الموظفين والعمال والملاك	رؤساء ادارات وزراء ـ كبار التجار ـ طلبة		عصابات السطو المسلح ثم الجماعات السياسية	احيانا قليلة	يوجد بنسبة غير قليلة

المراجع

(١) جيمس هالوران: **الاعلام الجماهيري غرض من أغراض الضعف أم سبب من أسبابه** ـ ترجمة أحمد رضا ـ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ اليونسكو ـ اكتوبر وديسمبر ١٩٧٩م ـ ص ١٢١

(٢) هالوران ـ المصدر السابق، ص ١٢٧

(٣) د. أحمد المجذوب، **الجريمة في المصادر الاحصائية ـ المركز القومي للبحوث يناير ١٩٨٠.**

(٤) حديث مع الاستاذ ابراهيم عمر ـ **جريدة الأهرام**، ٥ يناير ١٩٨٠.

(٥) حديث مع الاستاذ محمد زعزع ـ **أخبار اليوم** ـ ١٥ يناير ٢٩٨٠

مراجع اجنبية

1 — Dennis Maqnail **Sociology of Mass Communication.** London: Penguin 1976.

2 — H. D. Duncan. **Communication and Society Order.** Oxford University Press, 1962.

3 — C.R. Wright. **Mass Communication: A Sociological Perspective,** Random House, 1959.

4 — Tunstall. **Media Sociology.** Constable, 1970.

5 — J. Macleod, S. Ward and K. Tancill. **Alienation and the Uses of Mass Media.** public opinion Quarterly Vol. 29, 1966, PP. 583-594.

6 — C. Seymour Uew. **The Press, Politics and the Public.** Methuen, 1968.

7 — Edwin M. Schur. **The TV Establishment,** New Jersey: Prentice Hall, 1974, pp. 53-63.

Crime Patterns in the Egyptian Press: A Sociological Study

A. Abdulrahman

The article attempts to measure trends in crime reporting in four Egyptian daily newspapers: Al Ahram, Al Akhbar, Al Gumhuria and Al Messa. It seeks to determine the types of crimes that are allowed to be reported and compares the findings for the 1960's and 1970's.